

الإطار القانوني لحماية البيئة الرقمية في الجزائر في ظل متطلبات التحول الرقمي
The legal framework for protecting the digital environment in Algeria
in light of the requirements of digital transformation

عبد القادر ناصري

جامعة التكوين المتواصل، nasbabezzouar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/04/06 تاريخ القبول: 2025/11/16 تاريخ النشر: 2025/12/25

ملخص:

تعالج هذه الدراسة ملامح التطور في الجانب التشريعي لحماية البيئة الرقمية في الجزائر، الذي أفرزته متطلبات التقدم التكنولوجي في ظل التحول الرقمي، واستراتيجية الدولة في ترقيّة وتأمين الخدمات الإلكترونية لصالح مختلف الفواعل، لتوسيع التعامل بوسائل التكنولوجيا، مع مراعاة توفير الحماية القانونية للخصوصيات الشخصية للأفراد. نتيجة ذلك، أقر المشرع نصوص قانونية وتدابير جديدة لحماية مستعملي هذه الخدمات من الجرائم الإلكترونية. ومع ذلك فإن مسألة إرساء منظومة قانونية ملائمة للتطورات التكنولوجية، لن تتحقق إلا بتقييم الحكومة لمستوى التقدم في استعمال وسائل هذه التكنولوجيات الحديثة، وأن الإصلاحات تبقى مرهونة بالإجراءات التكميلية التي يتعين عليها القيام بها، لإكمال برنامج عصرنة الإدارة والخدمات.

كلمات مفتاحية: المنظومة القانونية، الإدارة الإلكترونية، البيئة الرقمية، التحول الرقمي، الجريمة الإلكترونية.

Abstract:

This study addresses the legislative development of digital environment protection in Algeria, which has emerged from the demands of technological progress in the context of digital transformation, and the state's strategy to secure e-services, while ensuring legal protection of individuals'

As a result, the legislator has enacted new legal provisions to protect users of these services from cybercrimes. However, the establishment of a legal framework suitable for technological developments can only be achieved by the government's assessment of the progress in the use of these technologies., and the reforms remain dependent to complete the program of modernization.

Keywords: The Legal System; E-Government; Digital environment; Digital transformation; Electronic crime.

المؤلف المرسل: عبد القادر ناصري، الإيميل: nasbabezzouar@gmail.com

مقدمة:

يشهد العالم الحديث مرحلة جديدة من عصر التكنولوجيا، تتمثل في التطورات الرقمية المتسارعة في ميادين عديدة، مثل إدارة الخدمات العمومية والاقتصاد والتجارة والتعاملات الإلكترونية...إلخ. ونتيجة هذه التطورات المرتبطة بأنظمة الاتصال والمعلوماتية عبر الشبكات الرقمية، عرفت العديد من الدول، ومن بينها الجزائر، تحسّن ملحوظ في مؤشرات التنمية وتطوير قطاعاتها الخدماتية، ومن بينها مرافق الإدارة العمومية التي أصبحت تعتمد على التكنولوجيات الحديثة والعوامل المحيطة بالبيئة الرقمية، مثل الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي واقتصاد المعرفة، في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين، وذلك من أجل تمكينهم منقضاء حاجاتهم، والوصول إلى مصادر المعلومات بطريقة سريعة، وبعيدة عن الممارسات التقليدية المرتكزة على استعمال الورق، الذي قد يشجع على انتشار بعض الظواهر السلبية والمضرة بالمصلحة العامة، مثل البيروقراطية والفساد.

وقد أدى في السنوات الأخيرة استعمال الإدارات والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة لهذه التقنيات الحديثة، التي ارتكزت على تكنولوجيات المعلومات والاتصال في محيط التعاملات الرقمية، إلى حدوث طفرة نوعية في مستوى هذه التعاملات، وذلك من خلال بداية بروز نظام للبيانات الرقمية وسوق إلكترونية تنافسية لمختلف أنواع السلع والخدمات، التي أصبحت تساهم في تطوير حجم مؤشر التنمية فيها. ولعل السبب الرئيسي لهذه التطورات هو الانتشار الواسع لشبكة الانترنت والتعامل بها في جميع المجالات، مما أدى إلى توسيع رقعة التعامل في البيئة الرقمية الحديثة.

وفي خضم هذه التحولات المستمرة التي أدخلت العالم في مرحلة جديدة من عهد التكنولوجيا الحديثة للإعلام والمعلوماتية، تبلورت فكرة مسايرة الخدمات العمومية للتطور التكنولوجي في ظل التحول الرقمي في الدول النامية مثل الجزائر، وذلك بهدف تعميم استعمال هذه التكنولوجيات الحديثة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي تطوير الحركة التجارية والمالية في البلاد. فقد أفرزت الاستراتيجية الجديدة للتحول الرقمي في الجزائر عن تغيير جذري في فضاء المعاملات التقليدية للخدمات العمومية والتجارية، حيث برز مقابل ذلك مناخ جديد يقوم على أساس اقتصاد المعرفة والانتشار الواسع للمعلوماتية وشبكة المعلومات. وقد تأكد هذا التحول جليا خلال انتشار جائحه

كورونا (كوفيد 19) بداية من عام 2020، وما تركته من آثار على محيط الخدمات والتجارة والتعليم... إلخ. وبذلك تطلّب إعادة النظر في طريقه تقديم هذه الخدمات الإدارية والتعاملات التجارية وسبل التعلم، لمجابهة الظروف الاستثنائية التي خلفتها الجائحة.

وفي خضم هذه التطورات الحديثة التي عرفتھا الخدمات الرقمنة في الجزائر، ظهرت بعض الممارسات غير القانونية التي وصلت إلى حد التعدي على حقوق وممتلكات الأفراد عبر الوسائط الرقمية، مما دفع بالحكومة إلى التفكير في اقتراح إدخال تعديلات على القوانين السائدة لحماية الحياة الخاصة للمواطنين وحقوقهم. واستجابة لذلك تدخل المشرع الجزائري لأجل تكييف المنظومة القانونية السارية المفعول مع هذه الممارسات والتحوّلات السريعة، التي طرأت على محيط البيئة الرقمية في ظل الاقتصاد الرقمي، وذلك بإصداره مجموعة من التشريعات الحديثة توائم التطور التكنولوجي الحاصل في البيئة الرقمية، وتضمن الحماية القانونية لكلا من المواطنين في تحقيق الخدمات العمومية، والمتعاملين في نشاطاتهم التجارية ومبادلتهم المالية الرقمية.

إن هذه الدراسة تستمد أهميتها من الغاية التي أولاهها المشرع الجزائري لدعم مناخ التعاملات الرقمية، وبالأخص الخطوات التي باشرتها الحكومة في مرافقة التحول الرقمي الذي تشهده البلاد، وذلك بإصدار كلا منهما بحسب اختصاص لمجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية، بغرض حماية منظومة الخدمات الإلكترونية ومستعمليها. كما تعالج هذه الدراسة أيضا ملامح التطور لهذا المجال في جانبه التشريعي، من خلال رصد بعض التعديلات الحديثة التي لحقت بالقانون الجنائي والقوانين المتخصصة في مجال الاقتصاد الرقمي، والتي اضطر المشرع اللجوء إليها لمعالجة الأوضاع الناشئة عن استخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات في ظل التحول الرقمي المتسارع، وحماية حريات وحقوق الأفراد في معاملاتهم الرقمية اليومية.

انطلاقا من هذه الأهمية تتضح الأهداف الرئيسية لهذا البحث، وهي تكمن في تحديد الإطار القانوني لحماية البيئة الرقمية في الجزائر، وكذا البحث عن أهم العوامل والفواعل المشجعة لتطوير البيئة الرقمية، ودرجة تكييف المنظومة القانونية مع ما تعيشه نظم المعلومات من تحديات في ظل التحول للاقتصاد الرقمي، لاسيما في مجال تقديم الخدمات ضمن إطار "الإدارة الإلكترونية". وفي سياق هذه الدراسة يتعين علينا

الإطار القانوني لحماية البيئة الرقمية في الجزائر في ظل متطلبات التحول الرقمي

البحث، من منظور قانوني، عن ضوابط الحماية التي أقرها المشرع الجزائري لصالح الأفراد والإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة، وأنواع الجرائم والعقوبات الواردة في النصوص القانونية المستحدثة في ظل العصرنة الرقمية في الجزائر.

ومن هذا المنطلق يتعين علينا طرح الإشكالية الآتية:

ما هي متطلبات وضع نظام قانوني قائم بذاته يوائم عملية التحول الرقمي في ظل عصرنة الخدمة الإلكترونية في الجزائر؟ وما هي الحماية القانونية التي وفرها المشرع لتأمين البيئة الحاضنة لهذه التعاملات وحقوق الأفراد؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات نوردتها فيمايلي:

- فيما تتجلى مظاهر تطبيق مشاريع عصرنة القطاعات الحكومية لمواكبه التحول الرقمي في الجزائر؟

- ما مدى استجابة المنظومة القانونية لحماية الأفراد وعصر الخدمات الإلكترونية في ظل التحول الرقمي؟

- ما هي الضمانات القانونية التي وفرها المشرع لمجابهة وردع الجرائم الإلكترونية؟ للإحاطة بجميع جوانب هذه الإشكالية والتساؤلات المتفرعة عنها اعتمدت هذه الدراسة على أدوات الوصف والتحليل، من خلال تحديد بعض المفاهيم للعوامل المحيطة بمجال البيئة الرقمية، ثم إبراز تجربة تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مع تركيزنا على دور التشريع في إرساء منظومة قانونية لمواكبة التطورات الحاصلة في قطاعات حكومية عديدة، وكذا درجة إقرار الحماية القانونية لصالح المواطنين من التجاوزات التي قد تمس بحرمتهم الشخصية بصفة خاصة، ومن جميع الجرائم الإلكترونية عموما.

للإمام بجوانب الموضوع قسمناه إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول نبحث فيه عن الإطار المفاهيمي للعوامل المحيطة بالبيئة الرقمية والبرامج المؤدية للاندماج فيها بالجزائر. ونقسمه إلى عنصرين؛ الأول؛ يعالج العوامل المؤثرة في البيئة الرقمية. والثاني؛ يركز على تجربة تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية في الجزائر لمواكبة التحول الرقمي. أما المحور الثاني نخصه لمبادرات إرساء نظام

قانوني للخدمات الإلكترونية يساهم في حماية البيئة الرقمية في الجزائر، ونقسمه بدوره إلى عنصرين؛ الأول؛ يتناول مبادرات إرساء نظام قانوني للخدمات الإلكترونية يساهم

في حماية البيئة الرقمية في الجزائر. والثاني؛ حول أوجه الحماية المقررة من المشرع لردع جرائم تكنولوجيات الاعلام والاتصال.

2. الإطار المفاهيمي للعوامل المحيطة بالبيئة الرقمية والبرامج المؤدية للاندماج فيها بالجزائر

لقد أدى الاستعمال الواسع لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في المجتمع الرقمي الحديث إلى بروز عدة مفاهيم جديدة، تشجع على تطوير مسار البيئة الرقمية نحو عالم تطبق فيه التكنولوجيات الحديثة للإعلام والمعلوماتية بامتياز. ولتسليط الضوء على الإطار المفاهيمي لهذه العوامل المؤثرة والمتأثرة بمحيط البيئة الرقمية، سوف نحاول إبراز أهم المفاهيم الحديثة التي تشكل، في آن واحد، عناصر متداخلة ومختلفة فيما بينها، وذلك لعدم الخلط فيما بينها وتمييزها عن بعضها البعض.

1.2. العوامل المؤثرة في البيئة الرقمية:

عرف العالم بداية هذا القرن ظهور مجتمع حديث ينبني على الفضاء الرقمي والاقتصاد المعرفي، ينبني على بعض الهيئات المكونة للمحيط السياسي والاقتصادي في الدولة، مثل الحكومة والإدارة والمؤسسات الادارية والاقتصادية والمالية، وذلك بهدف تقديم الخدمات العمومية للمواطن أو تحقيق المنافع التجارية للمؤسسات الاقتصادية والمالية في ظل الاقتصاد الرقمي. وقد أحيطت بهذه الفواعل المؤثرة والمتأثرة بهذا المجال، العديد من المفاهيم المتداخلة والمختلفة في آن واحد، تهدف كلا منها لتحقيق غرض معين يصب في اتجاه مشترك، وهو العمل على الوصول إلى مستوى مقبول لتطوير البيئة الرقمية، في ظل الخدمات العمومية المقدمة من الادارة لتحقيق المصلحة العامة أو تلك الموجهة المؤسسة في التعاملات المالية والتجارية.

1.1.2. تعريف البيئة الرقمية:

عرفت البيئة الرقمية تطورا ملحوظا في الدول النامية بداية من العشرية الثانية لهذا القرن. وقد أدى انتشار الشبكات الرقمية والمعلوماتية في الأنظمة الإدارية والاقتصادية لهذه الدول إلى تركيز جهودها في الاعتماد على أنماط حديثة للتسيير في كلا من المرفق العمومي والمؤسسات التي تقدم خدمات للأفراد، تركز أساسا على الاقتصاد الرقمي والمعرفي، وذلك بهدف تحسين مناخ التعاملات الرقمية فيها (عليان، 2015، صفحة 40).

وفي ظل هذه التحولات، واجهت البيئة الرقمية في هذه الدول عدة مخاطر، تحد من تطور هذا المسار في بناء مجتمع رقمي حديث، ومن بينها خطر التعدي على الهوية

الخاص بالفرد ضمن أنظمة المعلومات الرقمية، وفضاء معالجة البيانات للهيئات و الإدارية والاقتصادية، وذلك نتيجة اختراق بعض هذه الأنظمة المعلومات التي تتوفر على بيانات هؤلاء الأشخاص الذين يستفيدون من الخدمة العمومية المقدمة من هذه الهيئات، سواء عن طريق السطو عليها أو تحويلها لأغراض إجرامية (Bernard, 2020, p. 47). ونظرا لما واجهته هذه الدول من في من صعوبات في تحديد العناصر والعوامل المحيطة بفضاء البيئة الرقمية المنظم لمجالات تكنولوجيا الاتصال والبيانات الرقمية، وجدوا غالبية المختصين في تكنولوجيات الاعلام والاتصال صعوبة في تحديد مفهوم شامل ودقيق للبيئة الرقمية. فالبعض منهم حاول تعريفها على أساس المكونات والوسائل التكنولوجية التي تستعمل في محيطها (Hailer, 2022, p. 83). والبعض الآخر عرفها على أساس المعلومات والبيانات التي تشكل نظام المعلوماتية الرقمية في هذا الفضاء (بويكور، 2008، صفحة 57). غير أن غالبية المختصين في هذا المجال توصلوا إلى تعريف موحد يشمل كل هذه العناصر المكونة للبيئة الرقمية. وبذلك عرفها بأنها "الفضاء الذي تتوفر فيه مجموعة من الأدوات والمكونات الأساسية، التي تقوم عليها البيانات والمعلومات المتوفرة في النظام الرقمي الالكتروني، عبر الأنترنت والوسائط التقنية المستعملة للوصول إلى هذه البيانات بشكل سريع وآمن" (Loner, 2021, p. 68).

2.1.2. تعريف الاقتصاد الرقمي:

حاول العديد من المؤلفين والكتاب في مجال التكنولوجيات الحديثة الإعلام والمعلوماتية إعطاء تعريف دقيق وحديث للاقتصاد الرقمي، يتلاءم مع التغيرات التي يشهدها التحول الرقمي في الوسائل التي يستعملها هذا المجال. فعرفه البعض منهم بأنه "ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيات المعلومات والاتصال وبين المنظومة الرقمية المستعملة في تحديث التعاملات اليومية لكل فئات وفواعل المجتمع، بما يحقق السرعة والشفافية وضمان المعلومات لمستعملي هذه المنظومة" (النجار، 2007، صفحة 29).

وعرفه البعض الآخر أنه "العلاقة المترابطة بين الاقتصاد ومجتمع المعلومات، الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم يسوده نظام المعلومات الحديثة، كركيزة أساسية لمجالات الاقتصاد والعلاقات التجارية الوطنية والدولية، والتي غالبا ما تتجسد في بنية تحتية رقمية سريعة وأمنة، كفيلة بتحقيق جميع مستلزمات الحياة اليومية للمواطن"

(عبد الحليم، 2018، صفحة 23). وعرفه فريق ثالث على أنه "الاقتصاد الذي يستند على التقنيات الحديثة والمعلومات الرقمية، من خلال توظيفه للمعلومات والتكنولوجيات الرقمية بوصفها أهداف ضرورية للابتكارات الجديدة" (عياد و جابر السيد، 2020، صفحة 32).

ولتحقيق هذه الأهداف ذات الأبعاد المتباينة في مختلف التعاريف السابقة، نادوا هؤلاء المفكرون والمختصون في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال بفكرة ارتكاز الاقتصاد الرقمي على التكنولوجيات الرقمية، التي تشمل على المكونات الأساسية لتحقيقه، ومن بينها البنية التحتية والتكنولوجيا والبرمجية والشبكات. وبذلك يصبح الاقتصاد الرقمي يشكل نظام قائم بذاته يعتمد على الانتشار الواسع للمعلومات، عبر شبكة الأنترنت والأنظمة الرقمية المحمية، ويحاول البحث باستمرار على آليات جديدة تعمل على تأمينها والسيطرة عليها (قعلول و طلحة، 2020، صفحة 47).

3.1.2. تعريف اقتصاد المعرفة:

يشكل اقتصاد المعرفة أحد الدعام الأساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، حيث تمثل المعرفة المحرك الرئيسي لهذا النمو، من خلال الاعتماد على توافر تكنولوجية المعلومات واستخدام الوسائل الحديثة المرتكز عليها مفهوم الاقتصاد الرقمي. وقد يستعمل الخبراء في هذا المجال عدة مصطلحات للتعبير عن الجوانب المختلفة لهذا المفهوم، مثل مجتمع المعلومات والاقتصاد المبني على الابتكار وثورته المعلومات.... فقد عرّف اقتصاد المعرفة بعض المختصين في علم الاقتصاد والتكنولوجيا بأنه " فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية للمجتمع" (خلف، 2007، صفحة 23). بينما يرى البعض الآخر من المختصين بأنه يقوم على مفهوم أوسع يتمثل في كونه "الاقتصاد الذي يتضمن القواعد الخاصة بالحصول على المعرفة والمشاركة فيها وتوظيفها وابتكارها، بهدف تحسين نوعيه الحياه للمواطن في مختلف المجالات، باستغلال جميع الخدمات المعلوماتية والتطبيقات التكنولوجية المتاحة، وذلك بغية إحداث مجموعه من التحولات الاستراتيجية في محيط الخدمات العمومية، التي توظفها الإدارة لصالح المواطن، والتعاملات التجارية والمالية الرقمية التي تؤديها المؤسسات الاقتصادية، ليصبح بذلك أكثر استجابة للتكنولوجيات الحديثة والمعلومات المتاحة، وانسجاما مع تطور المعرفة" (حميدي و بن عنتر، 2016، صفحة 18).

4.1.2. تعريف تحول الرقمي:

يمثل التحول الرقمي ركيزة محورية في عملية تطور المعرفة والثقافة الرقمية في المجتمع، وذلك انطلاقاً من فكرة أساسية تتمثل في أن التقنيات الحديثة يمكن أن تتغير بشكل جذري الطريقة التي تتعامل بها الإدارات والمتعاملين من أسلوب الخدمات والتعاملات التقليدية، إلى الخدمات والتعاملات الحديثة التي تقوم على تكنولوجيات المعلومات. غير أن ذلك لن يتحقق إلا باستحداث نماذج أنظمة متطورة وتكنولوجيات رقمية حديثة، من شأنها تحسين الخدمات العمومية لفائدة المواطن، وتطوير عمليات الإدارة الرقمية في المؤسسات، والتقليل من التكاليف وضمان أمن البيانات (مصلحة، 2018، صفحة 53). ونتيجة هذه التطورات يصبح التحول الرقمي يمثل أحد الضروريات التي تعتمد عليها الحكومات في برامجها الاستراتيجية، والمؤسسات في خططها لتنمية قدراتها من أجل التطوير المستمر لوظائفها وخدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين منها.

ونتيجة هذه العوامل يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه "عملية مواكبة الحداثة في استخدام التقنيات ودمج المعلومات الحديثة للإعلام والمعلوماتية في جميع مجالات الحياة، وذلك من خلال ابتكار نماذج جديدة تدمج بين البيانات الرقمية، وتطويرها لتتماشى مع متطلبات العصر الحديث (Casey, 2000, p. 123)". وبذلك يصبح التحول الرقمي يمثل في الوقت الحاضر الفضاء الذي يواكب التطورات الرقمية المتسارعة يوماً بعد يوم في زمن المجتمع الرقمي.

2.2. تجربته تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر لمواكبة التحول الرقمي:

اتجهت جهود الدولة الجزائرية بداية من عام 2009 إلى تجسيد برنامج طموح، يدمج استعمال تكنولوجيات الاعلام والمعلوماتية في الخدمات العمومية لصالح المواطن، حيث شرعت منذ ذلك الوقت في إطلاق هذا البرنامج الواعد الذي أطلق عليه اسم "استراتيجية الجزائر الإلكترونية". امتدت الفترة الأولى لإنجازه خمس سنوات (2009/2013)، وذلك استناداً للتوجه المسطر من الدولة في الاعتماد على المعايير والمؤشرات العالمية للبرنامج الأممي للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام 2001، وكذا إعلان الألفية الثالثة للأمم المتحدة الصادر عن الجمعية العامة في دورتها 55 لشهر سبتمبر 2000. وقد كلفت الحكومة بمختلف قطاعاتها الوزارية بمتابعة تنفيذ أهداف هذا المشروع عبر مراحل زمنية متفاوتة نبرزها فيما يلي:

1.2.2. برنامج الجزائر (الحكومة) الإلكترونية:

بغرض مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الاقتصاد المعرفي والتحول التكنولوجي أقدمت الحكومة الجزائرية على تبني مشروع الحكومة الإلكترونية بداية من سنة 2008، الذي يهدف إلى إنشاء نظام متكامل للآليات التنفيذية حول عصرنة الإدارة ورقمنتها، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطن(مشروع الجوائر الإلكترونية ، 2013). وقد أشرفت رئاسة الحكومة ذاتها على متابعة البرنامج المسخر لتحقيق أهداف هذا المشروع، وذلك من خلال تعيين لجنة خبراء في مجال تكنولوجيا الإعلام والمعلوماتية تحت وصاية الوزير الأول، أوكلت لها مهمة تحديد الآليات التنفيذية لتحقيق أهداف هذا البرنامج (بن بوزه و بن زيان، 2016، صفحة 88). وتتمثل أهم الآليات المخصصة لتنفيذ هذا البرنامج في المحاور الآتية:

-تسريع استخدام تكنولوجيات الاعلام والمعلوماتية في الإدارات العمومية، لأجل توسيع فضاء الخدمات المرتبطة بالرقمنة، واستكمال انجاز البنى التحتية للمعلوماتية وعصرنة الخدمات التي تقوم بها الإدارة، باعتبارها مرفق عمومي يؤدي خدمة عمومية لصالح المواطن;

- تشجيع المواطنين والمؤسسات الاقتصادية والتجارية بمنحهم حوافز للاستفادة من التجهيزات المرتبطة بالمعلوماتية، واستعمال الشبكات الإلكترونية، مثل فضاء الأنترنت(بلعبي، مارس 2012، صفحة 176)؛

- تعزيز البنية الأساسية ذات الدفع السريع للأنترنت وتأمين الشبكات;

- تحسين الإطار القانوني لمجالات استعمال تكنولوجيات الاعلام والمعلوماتية، لتواكب متطلبات الفضاء الرقمي، وتحمي حقوق وحرريات المواطنين;

-تحفيز مختلف القطاعات الحكومية والمتعاملين على إنتاج الوسائل والبرامج المولدة للاقتصاد الرقمي;

- تطوير الكفاءات البشرية وتكوينهم حول طرق استعمال تكنولوجيا الاعلام والمعلومات;

- تدعيم البحث وتطوير الابتكار لضمان تطور الخدمات والمنتجات المساعدة على تحقيق التنمية الشاملة;

- توفير الموارد المالية لإنجاح هذا المشروع (مشروع الجوائر الإلكترونية 2009/2013).

انطلاقا من الخطوات المحددة لهذه الآليات، التي تضمن تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية في الجزائر، تتضح الأهداف العامة لهذا المشروع الواعد، والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

- ضمان الفاعلية والجودة في خطوات تقديم الإدارة لخدماتها اتجاه المواطن;
- ضمان عملية ربط الشبكات بين مختلف المتدخلين في هذا البرنامج، وذلك بالتنسيق بين القطاعات الوزارية المعنية أثناء مراحل تطبيقه;
- محارب مظاهر البيروقراطية، باعتماد الإدارة الإلكترونية التي تهدف إلى تبسيط إجراءات إنجاز الخدمات للمواطنين، وتساهم في القضاء على الفساد الإداري (عابد و شريف، 2013، صفحة 101).

وبما أن دراستنا تدرج في زاوية قانونية، سنحاول إبراز أحد أهم البرامج التنفيذية التي تضمنها مشروع الجزائر الإلكترونية، وهو برنامج تطوير التشريعات الخاصة بكل من المعاملات الإلكترونية والهوية الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني وحماية المعطيات الشخصية ومحاربه الجرائم الإلكترونية.

2.2.2. برنامج تطوير التشريعات لتنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية:

تضمن مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر من بين أهدافه محورا أساسيا لضمان تنفيذ هذا البرنامج على أرض الواقع، وهو برنامج تطوير التشريعات الذي ارتكز على عملية تأطير للمناخ القانوني الذي يحيط بظروف أداء الإدارة للخدمة العمومية الرقمية، وضرورة مرافقته بمجموعة من القوانين الحديثة توائم عملية استخدام تكنولوجيات الاعلام والمعلوماتية في كل المجالات. وقد عرفت فعلا فترة العشرية الثانية لهذه الألفية تطورا ملحوظا في تحقيق الأهداف القانونية لهذا المشروع، من خلال إصدار المشرّع للعديد من التشريعات التي تنظم وتحمي الخدمات في الفضاء الرقمي بالجزائر، ومن أهمها:

- القانون رقم 04/09 مؤرخ في 05 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها;
- القانون رقم 10/11 مؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية;
- القانون رقم 07/12 مؤرخ في 21 فيفري 2012 يتعلق بالولاية;
- القانون رقم 03/15 مؤرخ في 01 فيفري 2015 يتعلق بعصرنة العدالة;
- القانون رقم 04/15 مؤرخ في 01 فيفري 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني;

-القانون رقم 04/18 مؤرخ في 10 ماي 2018 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات;

-القانون رقم 05/18 مؤرخ في 10 ماي 2018 يتعلق بالتجارة الإلكترونية;

-القانون رقم 07/18 مؤرخ في 10 ماي 2018 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي.

ويلاحظ أن خلال هذه المرحلة شهدت الجزائر صدور ترسانة قانونية ثرية تنظم آليات تنفيذ خطوات الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمة العمومية للمواطن وتقريبه منها، وتضمن حماية مميزة للمعطيات الشخصية الخاصة بالمواطنين، باعتبارها حقا من حقوق الانسان.كما تضمنت أحكام هذه التشريعات الحديثة عقوبات على مرتكبي جرائم المعلوماتية،قد تصل إلى حرمانهم من الحرية.

3.2.2. مشاريع قطاع التعليم العالي لمسايرة العصرنة الإلكترونية:

بدأت بوادر اعتماد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال بانضمام الجامعات الجزائرية إلى مشروع الجامعة الافتراضية "ابن سينا Avicenne" المعتمد من الاتحاد الأوروبي، وذلك ابتداء من سنة 1998، من خلال إنشاء نظام لربط شبكة تطوير التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، وترقيتهما في جامعات دول البحر الأبيض المتوسط. وتعززت خطوه تعميم هذه التكنولوجيات الحديثة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بصدر القانون التوجيهي للجامعة سنة 1998(قانون رقم 11/98، 1998)الذي استحدث بعض الآليات للتكفل بعملية انفتاح الجامعة على هذه التكنولوجيات الحديثة. غير أن هذا القانون لم يستشرف لمرحلة الثورة الرقمية التي فرضت على القطاع خلال جائحة كورونا، مما جعل الوزارة الوصية تقدم على إصلاحات عميقة في مجالات التعليم والتسيير البيداغوجي والإداري لمؤسساتها،تجسيدالمشروع الجزائر الإلكترونية و توجيهات القانون التوجيهي للجامعة، ومن أبرزها إحداث شبكة وطنية أكاديمية للبحث، تضم كل الجامعات ومراكز البحث المتواجدة عبر الوطن، وتزويد هذه المؤسسات الجامعية بالوسائل التكنولوجية والانترنت لمواكبة التحول الرقمي في البحث العلمي، ومجال البيداغوجيا والتقييم الجامعي في الأداء البيداغوجي(يحيائي و بوحديد، 2017، صفحة 324).

وفضلا عن ذلك اعتمدت الوزارة الوصية على التعليم العالي نظام الجودة الشاملة في تسيير الجامعات بمراجعة المناهج وتطويرها، وفقا للأنماط الحديثة في حقل المعرفة لتطابق المعايير الدولية التي تنتهجها الجامعات المتقدمة. ولتحقيق هذه الأهدافاندмجت

الجامعة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة ضمن مسار تطبيق برنامج الإدارة الإلكترونية، حيث شهدت إصلاحات عميقة في مجالات التسيير البيداغوجية مثل انتهاج التعليم الإلكتروني (التعليم عن بعد)، وتوحيد البيانات في الإدارة والخدمات الجامعية (الرقمنة)، وارتكاز البحث العلمي على التكنولوجيات الحديثة (الشبكات الرقمية).

3. مبادرات إرساء نظام قانوني للخدمات الإلكترونية لحماية البيئة الرقمية:

حاول المشرع الجزائري في السنوات الأخيرة مواكبة التطورات التكنولوجية للإعلام والاتصال ونظم المعلومات، وذلك من خلال إصداره لمجموعة من النصوص القانونية التي تنظم سلوك الفاعلين في فضاء الخدمات الرقمية، وتحدد الإجراءات والضمانات القانونية التي تقدمها الإدارات والمؤسسات الخدماتية للأشخاص. وبغرض تحقيق الحكومة للعصرنة الإلكترونية وحماية الخصوصية ومحاربة جرائم المعلوماتية، اقترحت على المشرع مجموعة من القوانين وأصدرت بعض النصوص التنظيمية (المراسيم) مكملة لها، لأجل إرساء نظام قانوني يشجع على تطوير النشاطات المرتبطة بخدمات تكنولوجيات المعلوماتية.

1.3. التشريعات المشجعة على تطوير مظاهر البيئة الرقمية في الجزائر:

استجابة لمرحلة التحول الرقمي الذي تشهده البلاد منذ ما يفوق عشرية من الزمن، لعب المشرع دور بارز في وضع إطار قانوني شامل يواكب كل التطورات التي عرفتها البيئة الرقمية، وذلك بإصداره لترسانة من النصوص القانونية تنظم نشاط كل قطاع حكومي خدماتي على حدة، وتحمي المواطنين من الجرائم التي قد تلحقهم من سوء استعمال فضاء هذه الخدمات العمومية الرقمية. ومن أهم هذه التشريعات نجد:

1.1.3. التشريع الخاص بالوقاية من الجرائم المتعلقة بالإعلام والاتصال ومكافحته :

أصدر المشرع هذا التشريع بموجب القانون رقم 04/09 مؤرخ في 5 أوت 2009، وكان الهدف من إصداره هو وضع قواعد وضوابط خاصة، من شأنها إحداث نظام وقائي للتقليل من ارتكاب الأشخاص الطبيعية والمعنوية الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها. ويلاحظ من خلال دراسة نص هذا القانون أنه أورد ضمن أحكامه عدة إجراءات ردعية تسلط عقوبات على مرتكبي هذه الجرائم، مثل تنفيذ إجراءات الحجز على المعدات الخاصة بالمعطيات المعلوماتية، ومعاينة الأشخاص الذين ارتكبوا هذه الأفعال بعقوبات سالبة للحرية (بخوش، 2017، صفحة 561).

ولتعزيز هذا النظام القانوني، شرعت السلطات العليا في البلاد في إنشاء آليات رقابية تشرف على متابعة التجاوزات المسجلة في هذا المجال، من خلال إنشاء هيئة وطنية لمتابعة التجاوزات المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال عام 2015، حيث كلفت بموجب المرسوم 261/15 مؤرخ في 8 أكتوبر 2015 برصد ومتابعة الخروقات التي تسجل في هذا الشأن وتتنافى مع أحكام القانون الصادر عام 2009. وفي مقابل ذلك استحدث المشرع تدابير رادعة لمكافحة هذا النوع من الجرائم، وتسليط العقوبات القانونية على مرتكبيها. وقد اكتمل تجسيد هذه المنظومة بعد تشكيل هذه اللجنة الوطنية، التي باشر أعضائها عملهم بداية من 2019 (مرسوم رئاسي رقم 172/19، 2019)، حيث أصبحت تقوم بصفة دورية، بواسطة مجلسها التوجيهي بتقييم حالة التهديدات التي تمس البيئة الرقمية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال تم نقلها من وزارة العدل إلى وزارة الدفاع الوطني، نظرا لما لهذا المجال من بعد استراتيجي قد يمثل خطر من الخارج على الأمن القومي للبلاد.

2.1.3. التشريع الخاص بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي :

تشكل معالجة المعطيات الشخصية للأفراد حق من الحقوق الأساسية للإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 (المادة 12) والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 (المادة 17)، التي تمنع تعريض الأشخاص على نحو غير قانوني للتدخل في خصوصياتهم ومعالجة معطياتهم الشخصية دون موافقتهم (Gaillard, 2000, p. 124). ولإضفاء هذه الحماية القانونية فرض المشرع، بمقتضى أحكام القانون 07/18 مؤرخ في 10 جوان 2018 مجموعة من التدابير والإجراءات القانونية لحماية خصوصيات الأفراد في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. ولتجسيد ذلك على أرض الواقع، أنشأت الدولة جهازا بالغ الأهمية يتمثل في السلطة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية المنصوص عليها في صلب هذا القانون (عبد الحليم، 2018، صفحة 68)، كما حدد أحكام هذا القانون قواعد حماية لصالح هذه الفئة من أي انتهاكات مهما كان مصدرها أو شكلها، وكل ذلك في كنف احترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والحريات العامة للفرد التي كرّسها دستور 2020. وبعد تعيين أعضاء هذه السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بمقتضى المرسوم الرئاسي الصادر سنة 2022 (مرسوم رئاسي رقم

187/22، 2022)، أنشأت بوابة رقمية في شهر أوت 2023 لتمكين الهيئات والإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة والأشخاص الطبيعيين المعنيين بهذا القانون من التماس معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الخاصة بهم.

3.1.3. التشريع الخاص بعصرنة العدالة :

في خضم الإصلاحات التي باشرتها وزارة العدل، صدر تشريع خاص بعصرنة العدالة يهدف إلى إرساء منظومة معلوماتية مركزية بالوزارة الوصية على هذا القطاع، وذلك من خلال معالجة الوثائق والمحركات القضائية بطريقة إلكترونية، واستخدام المحادثات المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية، وإتاحة للمتقاضين خدمات قضائية عن بعد. والجدير بالذكر أن قطاع العدالة يمثل من بين القطاعات السبّاقة في إدخال الخدمات الرقمية لمواكبته للتحوّلات الجديدة، فقد قطع أشواط معتبرة في نظام تسيير مرفق العدالة، بالتحوّل من النظام الكلاسيكي، القائم على التسيير المادي للخدمات الإدارية والمرافعات القضائية على مستوى جهاز العدالة، إلى فضاء الخدمات الرقمية الذي يركّز على التكنولوجيا الرقمية، واستعمال الوسائط الحديثة للإعلام والاتصال. ويظهر ذلك جليا في تحقيق هذا القطاع لمجموعة من البرامج، تركز على التكنولوجيا الرقمية في طريقة تسيير الهيئات القضائية بغية الوصول إلى هدف تقريب الإدارة من المتقاضين، وتحقيق عدالة عصرية تنبني على اقتصاد رقمي متطور يسهّل العمل على مصالح الموارد البشرية بالوزارة، ويبسط الإجراءات على المتقاضين. وتبرز الجهود المبذولة من وزارة العدل في هذا السياق فباقتراحها للعديد من النصوص القانونية على البرلمان والتنظيمية على الحكومة، وهي تتمحور حول المسائل التالية :

- اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي بعد إصدار تشريع حديث (قانون رقم 03/15 ، 2015)؛

- تمكين الجالية الجزائرية بالخارج من الحصول على شهادة الجنسية وقسيمة رقم ثلاثة (03) لصحيفة السوابق العدلية الإلكترونية لدى السفارات و القنصليات الجزائرية بالخارج؛

- استخدام مركز للداء (الرقم الأخضر 10-78) للتكفل بانشغالات المتقاضين أمام العدالة؛

- إنشاء أرضية النيابة الإلكترونية لتمكين الأشخاص والمؤسسات العمومية والخاصة من إيداع شكاواهم عن بعد أمام النيابة العامة؛

- اعتماد آلية إرسال الأحكام التمهيدية، مثل تقارير الخبرة والوثائق القضائية، بالطرق الإلكترونية.

2.3. أوجه الحماية القانونية لردع الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال :

سنحاول في هذا العنصر إبراز الحماية المقررة في التشريعات الخاصة وقانون العقوبات، لمواجهة جرائم المعلوماتية والمخاطر المرتبطة بالتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال والعقوبات المقررة لها، وكذا تحديد نطاق المسؤولية المدنية عن الخطأ الواجب الإثبات من المضرور عن التعاملات الإلكترونية التي أجراها.

1.2.3. الحماية الجزائية من جرائم التكنولوجيات الإعلام والاتصال :

عرفت البيئة المنظمة للتكنولوجيات الرقمية في محيط الخدمات والتعاملات الإلكترونية في الجزائر ثورة في إدراج وسائط وأنظمة المعلوماتية ضمن نشاط الإدارات والمؤسسات، مما ارتقى مجال التعامل بهذه الوسائل الرقمية الحديثة إلى درجة متقدمة في مسألة الولوج في عالم الرقمنة (سعد علي، 2012، صفحة 187). إلا أن هذا التطور لم يخلو من بعض الآثار السلبية، التي نتجت عن بعض الانتهاكات والجرائم الإلكترونية لمستخدمي المرفق العام في حق الأشخاص الطبيعية والمعنوية. كما رافق هذا التحول في فضاء التعامل بالتكنولوجيا الرقمية إعادة النظر في بعض التشريعات الجزائية، حيث اضطر المشرع لتعديل النصوص الجنائية، وإدراج عقوبات مشددة لمرتكبي الجرائم الإلكترونية، تتماشى مع التطور المتسارع للأنظمة وللمعطيات التكنولوجية الجديدة لهذا الفضاء الرقمي. ونتيجة هذه الظروف الجديدة، وما صاحبها من تعديلات قانونية، يمكن القول في خضم هذه التغيرات أن التحول الرقمي في عصر التكنولوجيا ألقى بظلاله على القانون ومنظومة العدالة، لتساير المتطلبات الخاصة بالبيئة الرقمية الحديثة (Masse&Sargos, 2011, p.76). وبعد التعديلات الحديثة التي أدخلت على قانون العقوبات الجزائري، بخصوص إدراج بنود لصور التعدياتي المعاملات الإلكترونية، أصبح للمشرع دور محوري في تكيف القاعدة القانونية مع التجديدات التي أدخلت على ظاهرة الإجرام المعلوماتي، بتخصيص لها حيزا قانوني وتنظيمي يؤطرها ويسهر على مكافحتها. وفي هذا الصدد يمكن إبراز أهم الجرائم المستحدثة بمقتضى القانون، التي يمكن ارتكابها في البيئة الرقمية، وهي:

- جريمة تدمير المعلومات والبيانات والبرامج وصناعة الفيروسات ونشرها;

- جريمة التغيير في المواصفات التقنية للمعلومات لانتهاك حقوق الملكية;
- جريمة النظام العام والآداب العامة عبر المواقع الإلكترونية;
- جريمة المساس بأمن الدولة عبر وسائل الإلكترونيّة.

ولقد حدد المشرع الجزائري في التعديل الأخير أنواع الجرائم المعلوماتية، والعقوبات المقررة لها في القسم السابع من قانون العقوبات، بعنوان "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات" وذلك ضمن المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر 7 من أحكام هذا القانون (قانون رقم 04/15، 2015). كما احتوى هذا التعديل الجديد على ستة 06 فصول، تناولت التعريف بهذه الجريمة وصور مراقبة الاتصالات الإلكترونية. وبإصدار المشرع لمثل هذه التشريعات الجزائية سوف يعزز من دون شك فرص تكريس نظام قانوني يحمي كلا من أجهزة الدولة وفواعل المجتمع، من التعديات المتسببة في حدوث الجرائم ضمن الفضاء الرقمي.

2.2.3. نطاق الحماية المدنية للتعاملات الإلكترونية :

يشكل التعاقد الافتراضي عبر الوسائل الإلكترونية أحد الأوجه الجديدة لطريقة إبرام العقود في الجزائر، حيث أصبحت هناك مؤسسات خدمتية عبر الأنترنت تروج لسلعها افتراضيا عبر الإعلانات الرقمية، قد تكون في بعض الأحيان مضللة، تجعل المستهلك المستعمل لهذا الفضاء الإلكتروني ضحية للاحتيال أو التدليس جراء هذه العمليات غير القانونية. ونتيجة ذلك حرس المشرع الجزائري على إقرار الحماية المدنية للأشخاص الذين يتعاقدون في فضاء هذه السوق الإلكترونية (قانون رقم 05/18، 2018). وقد أكدت أحكام القانون المدني، باعتباره قانون الشريعة العامة، على هذه الحماية القانونية المميزة، من خلال اعتراف المشرع صراحة بالتعاقد الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، ضمن التعديل الذي صدر سنة 2005 (قانون رقم 10/05 ، مادة 327، 2005)، وأكد عليها ضمن القواعد الخاصة بقانون بحماية المستهلك في التعاملات الإلكترونية (قانون رقم 03/09، المادة 17، 2009).

ومن جانب آخر جاءت القواعد الخاصة بحماية مستعملي المعلومات الإلكترونية ضمن القواعد العامة المتضمنة للمسؤولية التقصيرية، وذلك من خلال محاولة تكييف مختلف التصرفات القانونية المبرمة في البيئة الرقمية ضمن أحكام قانون الشريعة العامة (القانون المدني) (أبو بكر، 2001، صفحة 97). غير أن المشرع الجزائري عند إقراره لأحكام المسؤولية المدنية في القانون المدني، والمتمثلة في الخطأ الواجب الإثبات، لقد قصر في مواجهة إرهابات التطورات التكنولوجية في مسألة التعاقد عبر الوسائط

الرقمية(منصور، 2007، صفحة 62). وبذلك يتعين على صانعي القاعدة القانونية أو رجال القضاء، البحث عن البدائل المناسبة التي تمكّن المتضرر من التجاوزات الإلكترونية غير القانونية الحصول على حقه في التعويض، وذلك باللجوء إلى بديلين، وهما؛ إما تحيين أحكام قواعد القانون المدني لتوائم الممارسات الجديدة للتجارة الإلكترونية. أو استحداث نظام خاص بالمسؤولية المدنية ضمن أحكام هذا القانون يراعي خصوصية وطبيعة البيئة الرقمية.

4. خاتمة:

تبقى مسألة وضع نظام قانوني لتنظيم النشاطات والخدمات المقدمة من الهيئات الإدارية، لحماية الأنظمة والمعطيات الشخصية في ظل العوامل المؤثرة في محيط البيئة الرقمية، من التحديات الكبرى التي تواجه جهود الدولة في تركيز اهتماماتها على تطوير منظومة قانونية متكاملة، تدعم بآليات ميدانية تسهر على مراقبة التجاوزات وحماية الأفراد ومعطياتهم الشخصية في الفضاء الرقمي. وعلى الرغم من تحقيق الحكومة الجزائرية تقدم ملحوظ في أداء الإدارة الإلكترونية، عبر المشاريع القطاعية المختلفة، مثل برنامج الحكومة الالكترونية لمسايرة العصرية في استخدام تكنولوجيات المعلومات لأجل التخفيف من الاجراءات البيروقراطية. إلا أن هناك تأخر في وتيرة انجاز هذه البرامج القطاعية لتحقيق متطلبات التحول الرقمي. ولضمان نجاح هذه الإصلاحات، يتعين على الحكومة الإسراع في تحديث المنظومة القانونية للمعلوماتية والخدمات الرقمية في مدة معقولة لتواكب المعايير الدولية، وترقى إلى درجة حث المواطن على التعامل بالوسائل الإلكترونية الحديثة.

ويتضح من خلال هذه الدراسة أن مسألة إرساء نظام قانوني ملائم للتطورات الحاصلة في شبكات المعلومات والخدمات الرقمية، لن يتحقق إلا بتأمين مجال تطبيقها، وتقييم حجم المعرفة ومستوى التقدم في استعمال وسائل التكنولوجيات الحديثة المتاحة لها، وهو الأمر الذي يحتم على السلطات العمومية مواكبة هذه النقلة النوعية في مجال الاقتصاد الرقمي. وذلك من خلال نشر الثقافة الإلكترونية بين المواطنين، وتشجيع استخدام الانترنت والتسريع في التعامل بالبطاقات الإلكترونية، وتعميم خدماتها في جميع المجالات، وعصرنة الجهاز المصرفي بتعميم الصيرفة الإلكترونية في جميع البنوك والمؤسسات المالية. كما أن التعديلات التي طرأت على المنظومة القانونية لحماية المعطيات الشخصية للأفراد ومعالجتها، والتعاملات الإلكترونية من خلال اقرار المشرع تدابير الردع للجرائم الإلكترونية، وعقوبات مناسبة لها، تبقى مرهونة

الإطار القانوني لحماية البيئة الرقمية في الجزائر في ظل متطلبات التحول الرقمي

بالإجراءات التكميلية التي يتعين على الحكومة القيام بها لإكمال برنامج عصرنة الإدارة. وكذا توعية المواطن على التداعيات السلبية التي قد تنجم عن هذه الأفعال في استعمال هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة والعقوبات التي قد يتعرض لها.

ونتيجة ذلك توصلنا إلى مجموعه من النتائج وهي:

- لازالت بعض القطاعات الحكومية تعرف تأخر في إصدار التعديلات في تشريعاتها بصفة تؤثر على مسارها في التحول التكنولوجي، مما يبعدها عن تحقيق مظاهر الأمن المعلوماتي؛

- تسجيل تأخر في تطبيق الدولة للحوكمة الرشيدة في تقديم الخدمات الرقمية للمواطنين؛

- العديد من الأحكام القانونية والتنظيمية المرتبطة باستخدام و تطوير الوسائل التكنولوجية الحديثة وحماية مستعملها، جاءت مبعثره في عدة نصوص قانونية، مما يقلل من فاعليتها؛

- الاعتراف أن الحكومة نجحت إلى حد متقدم في حماية الخصوصية الشخصية للأفراد، وتقديم خدمة عمومية نوعية لهم؛

- سجل تقدم ملحوظ، وبصفة مقبولة في التشريعات الجنائية، خاصة تلك المتعلقة بالحماية الجزائية لضحايا الجرائم المتصلة بتكنولوجية الإعلام والاتصال. وعلى عكس ذلك لم تغطي الأحكام القانونية حماية كافية للأطراف المدنية، في إطار المسؤولية المدنية عن الأضرار المترتبة عن العقود والتعاملات الإلكترونية.

بناء على نتائج الدراسة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات، تصب في سبيل تحديد إطار قانوني شامل ودقيق، يساير المستجدات الحديثة التي يطلبها التحول الرقمي، وتتمثل في:

- يتعين على الدولة التسريع في تحديث المنظومة القانونية للبيانات ومعلومات الرقمية في بعض القطاعات السيادية مثل المالية والضرائب...؛

- ضرورة تناول المشرع للجرائم المتعلقة بمعالجة البيانات، التي جاء بها في قانون التجارة الإلكترونية، بشيء من التفصيل لإزالة اللبس عن بعض الأحكام العامة في هذا القانون الحديث؛

- التفكير في تجميع النصوص القانونية المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال في تقنين موحد، وذا قواعد خاصة يشمل كل الأحكام المتضمنة لمجالات استعمال الخدمات الرقمية والتكنولوجيات الحديثة؛

- تشجيع البحث والابتكار في الجامعة والمؤسسة ليوأكب متطلبات التحول الرقمي؛
- منح الدولة مزايا للمستثمرين الوطنيين و الأجانب لتشجيعهم على الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية؛
- جعل الدولة من أولويات برامجها مسألة تهيئة المجتمع، بكل مكوناته الفاعلة، للاندماج في مسار الرقمنة؛
- دعم برامج التعاون و الشراكة بين الحكومة الجزائرية و حكومات الدول المتقدمة، في المجالات التكنولوجيات والمعلوماتية، لاكتساب الخبرات اللازمة.

قائمة المراجع:

•المؤلفات:

- جمال صالح، عبد الحليم، الحماية الجنائية للحق في الخصوصية في مواجهه نظم المعلومات، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2018)؛
- حسين مصلي، التحول الرقمي لنظام تكنولوجيات المعلومات، (القاهرة: مكتبة النور، 2018)؛
- محمد أحمد عياد و صلاح ابراهيم جابر السيد، الاقتصاد الرقمي، (القاهرة: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، 2020) ؛
- ربحي مصطفى عليان، البيئة الإلكترونية، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط.2، 2015) ؛
- محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007) ؛
- فريدة النجار، الاقتصاد الرقمي، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، الطبعة 2007، 1)؛
- فليح خلف، اقتصاد المعرفة، (عمان: عالم الكتاب الحديث، 2007) ؛
- Bernard, C., *La Transformation numérique du monde du droit*, (Strasbourg: Editionunivers, 2020);
- Casey, E., *Digital évidence and computer crime*, (London:ForensicAcadémiepresse, 2000);
- Gaillard, G., *La réforme du droit de la preuve et les nouvelles technologies*, (Paris: édition Louvret générale, 2000);
- Hailer, V., *Environment of digital in 21st century*, (Geneve: editionMalraux, 2022);
- Loner, S., *IT Environment*. (London: Humanities-EBooks, 2021);

Masse, M., & Sargos, J., *Le droit pénal spécial de l'information*, (Paris: in informatique et droit pénal, 3e édition Dalloz, 2011).

• الأطروحات:

- حكيم نشاد، اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية في الجزائر، (دكتوراه علوم)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2018؛
- فارس أبو بكر، المسؤولية المدنية في مجال المعاملات الإلكترونية، (دكتوراه علوم)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2001؛

• المقالات:

- الصديق بن بوزو و إيمان بن زيان، واقع تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الجزائر-2000-2016، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 17، العدد 34، جوان، 2016؛
- إلهام يحيوي و ليلي بوحديد، أهمية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مجلد 3، عدد 6، الجزائر، أبريل 2017؛
- الوليد قعلول و سفيان طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية -الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2020؛
- رزق الله سعد علي، انعكاسات التحول الرقمي على السياسات الجنائية المعاصرة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، القاهرة، مجلد 17، عدد 68، 2012؛
- عبد الكريم عابد و محمد غريسي شريف، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، مجلد 64، عدد 3، الجزائر، 2013؛
- هشام بخوش، الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال في ظل التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، عدد 7، الجزائر، جانفي 2017.

• النصوص القانونية:

- المادة 327 من القانون رقم 10/05 مؤرخ في 20 جوان 2005 معدل ومتمم للأمر رقم 58/75 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975 متضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية عدد 44 في 20 جوان 2005؛
- المادة 17 من القانون رقم 03/09 مؤرخ في 25 فيفري 2009 يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج.ر. عدد 15 في 08 مارس 2009؛
- المادة 16 من القانون رقم 05/18 مؤرخ في 10 ماي 2018 يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج.ر. عدد 28 في 16 ماي 2018؛

- قانون رقم 11/98 مؤرخ في 22 أوت 1998 يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2022 للجامعة، ج.ر. عدد 62 في 27 فيفري 1998؛
- قانون رقم 03/15 مؤرخ في 01 فيفري 2015 يتعلق بعصرنة العدالة، ج.ر. عدد 6 في 10 أكتوبر 2015؛
- قانون رقم 04/15 مؤرخ في 01 فيفري 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، ج.ر. عدد 6 في 10 أكتوبر 2015؛
- مرسوم رئاسي رقم 172/19 مؤرخ في 06 جوان 2019 يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها وتنظيمها وكيفيات سيرها، ج.ر. عدد 37 في 09 جوان 2019؛
- مرسوم رئاسي رقم 187/22 مؤرخ في 18 ماي 2022 يتضمن تعيين رئيس وأعضاء السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج.ر. عدد 35 في 26 ماي 2022.

• المداخلات:

- عبد الرزاق حميدي و عبد الرحمن بن عنتر، اقتصاد المعرفة وتعزيز تنافسية المؤسسة- حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 2016، جامعة الجزائر 3، الجزائر؛
- عبد القادر بلعبي، تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر- وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، الملتقى الدولي العلمي الخامس حول الاقتصاد، مارس 2012، جامعة خميس مليانة، الجزائر؛

• مواقع الأنترنت:

- وزاره البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات الرقمية، مشروع الجزائر الإلكترونية (2013)، مشروع الجزائر الإلكترونية <http://www.mptic> (تاريخ الإطلاع في 23 ديسمبر 2024).